روافد ميسلون
ROWAD MAYSALOON

دراسات سياسية وثقافية

Political and Cultural Studies

مجلة فصليّة تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

النضال المدني
صناعة الفاعليّة المجتمعيّة

في هذا العدد

- حوار العدد؛ مع ريمون المعلولي
- سالم عوض الترابين: النضال من الداخل
- حمدي الشريف: العلاقة بين النضال المدني والسياسات المَقْبورة
- شخصية العدد؛ صادق جلال العظم

العددان العاشر والحادي عشر أيلول/ سبتمبر 2023

دراسات سياسية

■ ما مدى نجاح الحكومة التوافقية في تنظيم الصراع الإثني القومي؟
صبا مدور

■ السياسة الثقافية في المغرب بين الإنصاف الدستوري وعوائق التنزيل
فاطمة لمحرحر

تجربة من تجارب (فنّ زخارف الزّيزين الدِّمشقيّ)، وهي من تصميم ريَام الحاج وتنفيذها.

ما مدى نجاح الحكومة التوافقية في تنظيم الصراع الإثني القومي؟

صبا مدور

صبا مدور

طالبة دراسات عليا في برنامج الماجستير قسم دراسات الحرب في جامعة كينغز لندن – متخصصة بحلّ النزاعات في المجتمعات المنقسمة. إعلامية سورية، مذيعة ومقدمة برامج عملت في قنوات تلفزيونية عربية من أبرزها الجزيرة وقناة العربي، إضافة إلى التلفزيون التركي الناطق باللغة العربية – تكتب أسبوعيًا في الشأن السوري في جريدة المدن وتلفزيون سوريا، سبق للباحثة أن أجرت بحث ماجستير في التطوير التنظيمي في القنوات التلفزيونية بالتطبيق على قناة الجزيرة عام 2011 وهي الأولى من نوعها في سورية، لكنها لم تناقش لأسباب سياسية فنُشرت في مركز الجزيرة للدراسات.

تناقش هذه المقالة نموذج الحكومة التوافقية وقدرتها على إنهاء الصراعات المسلحة في البلدان التي تشهد انقسامات إثنية أوطائفية أو دينية أو اجتماعية، وتحقيق مستوى من مستويات السلام من خلال مبدأ تقاسم السلطة. يعتمد هذا النموذج والذي يعد شكلًا من أشكال الحكم الديمقراطي على إشراك جميع (الخصوم المحليين السابقين) في الحكم معًا (كما هو الحال في أيرلندا الشمالية ولبنان والبوسنة). ولكن على النقيض من ذلك، قد يساهم تطبيق نموذج الحكم التوافقي في تعميق جذور الانقسام في مثل هذه المجتمعات، وتأجيج أسباب الصراع من خلال شرعنته في مستويات السلطة العليا، وجعله واقعًا لا فرصة لتجاوزه، ولا سيَّما مع تكريس أسس للمشاركة السياسية، قد تعطل فعليًا الجوهر الحقيقي للديمقراطية.

مقدمة

يعد الصراع الإثني القومي أحد أبرز مسببات النزاعات والاضطرابات الداخلية في جميع المجتمعات [1]، لذا فهو يشكل أحد المعوقات والتحديات الرئيسة التي تحول دون تطور مجتمعات سلمية تمارسُ الديمقراطية الفاعلة. إضافة إلى ذلك، فإن التجربة التاريخية أشارت إلى أن التصويت في الانتخابات، وهو من المفترض أن يكون أحد مظاهر الديمقراطية، يتم على أساس إثني أو طائفي في المجتمعات المنقسمة إثنيًا، ما يدل على أن ديمقراطية

ويستمنستر ليست حلًا مثاليًا وواقعيًا لإنهاء هذا النوع من الصراعات[2]. ولأن هذا الواقع أثبت أن تطبيق الديمقراطية المعيارية أمر شبه مستحيل في المراحل الأولى التي تتلو إنهاء الصراعات الداخلية، فقد تم إيجاد آلية النظام التوافقي أو كما يسميها بعض المنظرين «الديمقراطية التوافقية» والتي تقوم على أساس تقاسم السلطة و وربما الحكم الذاتي كخيار محتمل لتنظيم وإدارة الانقسامات التعددية والطائفية والقومية المنتشرة حول بلدان مختلفة في العالم، لكن هذا الحل أعطى نتائج متباينة في التطبيق، ولم يحقق أهدافه ذاتها في كل الحالات.

وتعاني كثير من الحكومات التي تعمل في ظل نظام توافقي أزماتٍ تتمحور حول صراعات على السلطة والتمثيل، فلبنان البلد الأشهر بتطبيق هذا النموذج منذ استقلاله، يتعامل مع الحكم التوافقي بوصفه نمطًا لاغنى عنه، لكن ذلك لم يحل دون خوضه حربًا أهلية طويلة ومدمرة، وتعرضه لانقسامات أفقية حادة إضافية على مستوى الكيانات الطائفي نفسها، وكثيرًا ما أخفق في تحقيق استحقاقات سياسية جوهرية مثل انتخاب رئيس الجمهورية الذي ما زال منذ نحو عام كامل عرضة للمزايدات والخلافات[3]، وكذلك وصول البلاد إلى حالة غير مسبوقة من الانهيار الاقتصادي.

وفي مثال آخر، يعتقد الممثل السامي في البوسنة والهرسك أنه على مدار ثلاثة عقود بعد تطبيق الحكم التوافقي ما زالت أسباب الصراع قائمة بقوله «تسببت الأحزاب القومية في تعزيز الانقسامات السياسية داخل البوسنة وقسمت البلاد بينها».[4] أما في العراق فيبدو المشهد أكثر حدة؛ إذ يصف تقرير صحفي الأزمة السياسية بأنها أزمة وجودية تعود أسبابها لعدم إجماع الطبقة السياسية والذي يفترض أن يكون أساسًا في النموذج الحكم التوافقي المطبق في البلاد[5].

تثير هذه الأمثلة شكوكًا وأسئلة حول كفاءة النظام التوافقي كشكل من أشكال الحكم الديمقراطي في إنهاء الصراع وإدارته بشكل جذري، بغية نقل المجتمعات المنقسمة والمتشظية إلى أن تكون أكثر انسجامًا وتوافقًا.

أولًا: أهمية الحكومة التوافقية كنظام حكم في المجتمعات المنقسمة

يعود مفهوم التوافقية إلى كتابات الفيلسوف الألماني يوهانس ألثوسيوس (1557 – 1638)، إضافة

(2) Paris, R. Peacebuilding and the limits of liberal internationalism: Semantic scholar, International Security. 1997. P56

(3) Middle East Monitor, Lebanese parliament fails to elect president for 11th time, Middle East Monitor, 2023

(4) Arbutina, Z., Bosnia elections: No improvement in sight – DW – 2022

(5) *Jager et al., Iraq: A crisis of elite, consensus-based politics turns deadly. Middle East Institute. 2022*

إلى أكاديميين آخرين مثل ديفيد إي أبتر الذي كان أول من صاغ المصطلح في عام 1961.[6] ولكن ارتبط تأطيرها كنظرية بأركان واشتراطات بالعالم السياسي الهولندي الأمريكي أرند ليبهارت في عام 1967 والذي درس مدى نجاح تجارب التوافقية في المجتمعات المتعددة، والإمكانات التي توفرها للوصول إلى الحكم الديمقراطي من خلال تطبيقها في الدول الإسكندنافية وهولندا وبلجيكا.[7] ويرى عزمي بشارة أنّ مفهوم التوافقية كممارسة سبق النظرية، لكنه يؤكد أنها لا تمت للديمقراطية بصلة ولا تؤدي لها بعكس ما نظر له ليبهارت في بعض تطبيقاتها في دول عديدة.[8]

وبحسب أوليري فإن الديمقراطية التوافقية ترتكز على مبدأ «الائتلاف السياسي» «political consociation» بمعنى أنّ مجموعتين أو أكثر من المجموعات الإثنية أو العرقية تتعايش في دولة واحدة على نحو سلمي، مع عدم تفوق أيٍّ منها مؤسساتيًا على الأخرى، وتتشارك سياسيًا في صناعة القرار على عدة مستويات من خلال الحكم الذاتي والحكومة المشتركة.[9] يوضح شيكنر أن الحكومة التوافقية مُصممة لتمكين التمثيل السياسي ومشاركة الأغلبية العرقية أو الإثنية والأقليات في الحكم، وإتاحة الوصول إلى السلطة السياسية والموارد بغية تحويل الأعداء والمتصارعين على الحكم إلى شركاء فيه.[10] ويفترض ليبهارت[11] أن الأركان الأساسية لتطبيق التوافقية تشمل: أولًا: ائتلاف واسع «grand coalition» مكون من عدة أحزاب تمثل مختلف مكونات المجتمع؛ ثانيًا: التمثيل النسبي «proportional representation» من خلال نظام التصويت والتوظيف في القطاع العام؛ ثالثًا: حق النقض المتبادل «mutual veto» وذلك بمنح كل مجموعة سلطة استخدام حق النقض لمنع اتخاذ قرارات سياسية تهدد مصالحها أو حقوقها؛ رابعًا: الحكم الذاتي «autonomy».

ويطلق ليبهارت على الديمقراطية التوافقية مصطلح «تقاسم السلطة»[12]، وبحسب تعريف أوليري وماكغاري فإن تقاسم السلطة يقتضي ضمان الحقوق والهويات والمساواة والحريات والفرص لجميع المجموعات الإثنيةوالقومية في مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية.[13] وهكذا نجد أن تقاسم السلطة في المجتمعات ذات المكونات الطائفية والإثنية المختلفة يمنح هذه المكونات القدرة على المشاركة السياسية، بدلًا من استفراد مجموعة واحدة بالحكم والموارد.

ويتعامل مبدأ تقاسم السلطة مع الإشكالية الأساسية في المجتمعات المنقسمة المتمثلة في «شخص

(6) *Lijphart, A. Consociational Democracy. World Politics, 1969, 207-225.*

(7) *Daalder, H. The Consociational Democracy Theme: World Politics, Cambridge Core. Cambridge University Press, 2011, p.606*

(8) *Bishara, A. On the development of the concept of consociational democracy and its adequacy for resolving sectarian conflicts: Northern I, Siyasat Arabiya 2018. P. 8*

(9) *Kerr, M. Imposing power-sharing conflict and coexistence in Northern Ireland and Lebanon. Dublin: Irish Academic Press. 2006, p. 26*

(10) *Schneckener, U. (2002). Making power-sharing work: Lessons from successes and failures in ethnic conflict regulation. Journal of Peace Research, 39(2), p.* 203

(11) *LIJPHART, A. Democracy in plural societies. A comparative exploration. The USA: Yale University. 1977 .p . 25*

(12) *Lijphart, A. "Constitutional Design for Divided Societies". Journal of Democracy, 15(2), 2004. P.97*

(13) *McGarry, J. & O'Leary, O. The Politics of Ethnic Conflict Regulation. London: Taylor & Francis. 2013 p. 36*

واحد، صوت واحد»، فإذا كانت إحدى المجموعات الإثنية أو القومية أكبر عددًا من المجموعات الأخرى، كما هو الحال في كثير من الأحيان، وإذا صوت الناس على أساس إثني أو قومي، كما هو الحال أيضًا. وفي كثير من الأحيان، فإن الأغلبية سوف تكتسب السلطة مرارًا وتكرارًا. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تهميش الأقليات مع الوقت، وجعلها غير مستعدة لإبداء الولاء لسلطات الدولة. لذا فإن الحكومة التوافقية أو تقاسم السلطة يمكن أن يكون خيارًا مناسبًا لمنح جميع المجموعات نصيب من السلطة ما يسمح للأفراد جميعًا بالمشاركة في حكم الدولة، وبحسب المسوغات النظرية للحكم التوافقي فإنه عندما يكون لجميع المجموعات الإثنية/ الطائفية/ الدينية الرئيسة حصة في السلطة، تفقد المنافسة السياسية إقصائيتها، ويضعفُ الحافز للقتال من أجل السيطرة على الدولة.[14]

ويعتقد معظم المنظرين السياسيين منذ زمن أفلاطون وأرسطو أنَّ تأسيس الديمقراطية والحفاظ عليها في المجتمعات المنقسمة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استخدام صيغ ديمقراطية أقل صرامة[15]؛ لذا يمكن للحكومة التوافقية أن تعبد الطريق تدريجًا للانتقال من الصراع الداخلي على السلطة إلى حكم ديمقراطي معياري عوضًا عن الانتقال بشكل مباشر للديمقراطية التي تنشدها الأغلبية، وهو ما تدعمه التجارب السياسية إلى حدٍ ما. وبالتالي فإن النظام التوافقي هو آلية لإدارة الصراع وليس هدفًا بحد ذاته كالديمقراطية. ويعتقد روثشيلد أنه في أفضل الأحوال، قد توفر الحكومة التوافقية الأساس للديمقراطية واحترام الدولة لحقوق الإنسان، كما كان الحال في جنوب أفريقيا، ولكن يبقى مدى فعالية ذلك بعد مرحلة الانتقال من الصراع موضع جدل.[16] وتتفرد التوافقية في تسهيل الانتقال السياسي بطريقة سلسة مقارنة بنماذج الحكم الأخرى، من خلال أنها لا تتطلب التعاون بين المجتمعات والقواعد الشعبية، بل بين النخب السياسية التي تثق بها مجموعاتها المختلفة لتمثيلها.[17]

يعطي كل منظر سياسي وزنًا مختلفًا لعوامل نجاح الحكومة التوافقية في تنظيم الصراع الإثني القومي ابتداءً من تجميده إلى إنهاءه بشكل مستدام. حيث يرى ليبهارت أنَّ التنفيذ الصحيح لاشتراطات التوافقية هو أساس نجاحها؛ وأن معظم إخفاقات أنظمة تقاسم السلطة ترجع إلى إتباع أسس لا تتوافق أو تعطل اشتراطات التوافقية الأربعة التي تم ذكرها سالفًا، ولا سيما ضعف التصميم المؤسساتي والسياسي الذي ينبغي أن يتيح المشاركة السياسية على نطاق واسع.[18]

أما البعد الآخر الذي يؤثر في نجاح الحكومة التوافقية فهو مدى التدخل الخارجي وتأثيره في درجة الإجماع بين النخبة الحاكمة المُؤتلفة. وليس كل تدخل خارجي هو سلبي بالضرورة، حيث يعتقد مايكل كير أن تدخل القوى الخارجية، القادرة على تحريك المشهد السياسي أو تغييره، قد يصبح عاملًا إيجابيًا ودافعًا إلى التوافق وإنهاء الصراع، إذ يمكن للاعبين الخارجيين المؤثرين الضغط

(14) *Pildes, R.H. Ethnic Identity and Democratic Institutions: A Dynamic Perspective in Constitutional Design for Divided Societies, edited by Sudit Choudhry. Oxford: Oxford University Press. 2008. pp. 198-99*

(15) *Merkel & Weiffen, Merkel, W., & Weiffen, B. (2012, January 1). Does heterogeneity hinder democracy?. Brill. 2012*

(16) *stsoc dna stifeneb ehT :sraw livic retfa seitrap rekaew gnirussaeR .D ,dlihchtoR of executive power-sharing systems in Africa, Taylor & Francis, 2005, p. 251*

(17) *Wolff, S. Conflict management in divided societies: Theories and practice. Google Books. 2013.* p. 6

(18) Ibid. Lijphart, 2004: P. 99

على النخب التمثيلية من خلال تقديم الحوافز والدوافع لإقناعهم بالمشاركة في الحكومة التوافقية كما حدث في أيرلندا الشمالية ولبنان في مراحلٍ مختلفة، مقابل مصالح متحققة لهم من تواصل الأطراف المتنازعة.[19] بينما يعتمد نوردلينغ عاملًا آخر في تحديد أسباب نجاح أو فشل الحكومة توافقية في مرحلة الفترة الانتقالية أو مرحلة بعد الصراع، وهو الأداء السياسي ومستوى الإجماع بين القادة السياسيين.[20]

ثانيًا: واقع الحكم التوافقي

1 - نموذج البوسنة والهرسك:

بعد أن عانت البوسنة والهرسك صراعا دام أربع سنوات من 1992 إلى 1995، والذي شهد تطهيرًا عرقيًا وتهجيرًا لأكثر من نصف سكان البلاد، راح ضحيته أكثر من 100000 شخص، تمكنت اتفاقية دايتون التي اعتمدت نظام الحكم التوافقي من تجميد الصراع وتحويله من صراع مسلح مفتوح إلى صراع سياسيّ[21]. إلا أن كثيرًا من الأكاديميين يعتقدون أنه ما حققه الحكم التوافقي في البوسنة أقرب إلى السلام السلبي الهش رغم وقف العمليات العسكرية على الأرض، كونه لم يتمكن حتى الوقت الراهن من خلق بيئة ديمقراطية حقيقية وفاعلة تلغي الانقسامات بين الأحزاب العرقية والإثنية ومجتمعاتها.[22] وقد يرجع السبب جزئيًا إلى تدخل القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة وروسيا.[23]

2 - نموذج لبنان:

أدى تطبيق اتفاق الطائف في لبنان عام 1989 والمعروف رسميًا باسم وثيقة الوفاق الوطني إلى إيقاف الحرب الأهلية التي أودت بحياة أكثر من 120 ألف شخص بين عامي 1975 – 1990. فقد اعتمد الطائف على مبدأ التوافقية من خلال تفعيل العملية السياسية التشاركية وتقاسم السلطة والتي سميت بالفضاء اللبناني بالمحاصصة[24]، وعلى الرغم من وجود أعمال عنف متقطعة في عامي 2005 و2008 بين الأطراف المتحاربة، لكن الاتفاقية والضغط الخارجي الذي مورس من اللاعبين الاقليميين استطاعوا أن يغيبوا شبح الحرب الأهلية للعودة من جديد[25]، غير أن التوافقية ربما كانت أيضًا سببًا في أزمات سياسية حادة، أصابت المؤسسات السياسية والحكومية بالشلل النسبي،

(19) Ibid. Kerr,2005, p.25

(20) Ibid

(21) *Weller, M. and Wolff, S. Bosnia and Herzegovina ten years after Dayton: Lessons for internationalized state building, Taylor & Francis*, 2006.

(22) *Kartsonak, A. (23 July 2016). Twenty years after Dayton: Bosnia-Herzegovina (still) stable and explosive. London: Taylor & Francis.*

(23) *ICC . Bosnia and Herzegovina's Hot Summer. International Crisis Group (ICC). 2022*

(24) *Vaughan, K. Who benefits from consociationalism? religious disparities in Lebanon's political system. MDPI.* 2018, p. 1

(25) *Schwerna, T. Lebanon: A Model of Consociational Conflict. Apple Books.* 2010, pp. 15, 16

وكرست الانقسام على المستوى الاجتماعي، ولا سيَّما مع التدخل (السلبي) للأطراف الخارجية.

3 - نموذج ايرلندا الشمالية:

شهدت أعمال العنف في أيرلندا الشمالية، المعروفة ب «الاضطرابات» مواجهات مسلحة اتخذت طابعًا طائفيًا قوميًا، بين مجموعات شبه عسكرية كاثوليكية «القوميون» سعت لانفصال إيرلندا الشمالية عن المملكة المتحدة، وجماعات شبه عسكرية بروتستانتية « الوحدويون» المؤيدة للتبعية لويستمنستر لندن.[26] ولما شهده هذا الصراع، والذي كان أساسه اختلاف الولاءات الوطنية، من جمود طويل دام ثلاثة عقود، فقد عدَّه عددٌ من السياسيين والمراقبين صراعًا ميؤوسًا منه.[27] لكن في عام 1998 نجحت اتفاقية الجمعة العظيمة، التي هندسها الأمريكي جورج ميتشل، في وضع حد للمواجهات العدائية المسلحة، وبتحويل الخصوم الذين كانوا يوصفون بالارهابيين والمطلوبين للاعتقال إلى شركاء في الحكم من خلال مبدأ تقاسم السلطة والذي يعد جوهر التوافقية.

وبمقارنة النماذج الثلاثة السابقة نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أن الحكومة التوافقية استطاعت إدارة الصراع الإثني الطائفي وذلك بتجميد الصراع المسلح بل وتحويل أطرافه إلى شركاء في الحكم واتخاذ القرار. مع الأخذ في الحسبان أن الحالات السابقة تباينت بتطبيقاتها وإعدادتها ما سبب اشكاليات وإفرازات زادت من الخلافات في المشهد الاجتماعي والسياسي بعيدًا عن المواجهة العسكرية. فالوضع في لبنان كان أقل نجاحًا من إيرلندا الشمالية ويرجع ذلك بسبب لعب القوى الخارجية دورًا سلبيًا يتمثل في دعم إيران لطرف لبناني داخلي«حزب الله» وتمويله بالأسلحة والمساعدات المالية[28]، بالمقابل الدعم الخليجي (السعودي خصوصا) للأطراف اللبنانية الأخرى «تيار المستقبل وحزب القوات اللبناني» ما أنتج ثنائية صراع أطلق عليها محللون غربيون اسم «الحرب الباردة» في الشرق الأوسط.[29]

4 - التوافقية العراقية- حالة معاكسة

لم يأت الحكم التوافقي في العراق سعيًا لإنهاء صراع مسلح بين إثنيات عراقية، كما في النماذج السابقة في البوسنة ولبنان وإيرلندا الشمالية، بل جاء لإشراك المكونين الشيعي والكردي في الحكم فضلًا عن السنة، على افتراض أن العراق بلدٌ متعدد الطوائف والأعراق، فشل في بناء

(26) *Roos, D. How the troubles began in Northern Ireland - history. History. 2021*

(27) *O'Neill, S. Critical Theory and Ethno-National Conflict: Assessing Northern Ireland's Peace Process as a Model of Conflict Resolution. Irish Political Studies, 2007, 22(4).p. 411*

(28) *Donato, M. Ḥizballāh and Lebanese nationalism: The Muqāwamah proposal, limits and perimeters, Semantic Scholar. 2018, p. 78*

(29) *Gause, F.G. Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War. Brookings Doha Center, 2014.*
لا ينطبق نموذج (إيران مقابل السعودية) على كامل المراحل في السنوات الأخيرة، ففيما استمر دعم إيران لحزب الله، فإن دعم السعودية لتيار المستقبل لم يعد واضحا، بل أن انخراط الرياض في لبنان تراجع بشكل ملحوظ، ما تسبب في انهيار توازن القوة بين الطائف اللبنانية، وظهور ذلك بشكل واضح على التمثيل المؤسسي الفاعل، وكان هذا الواقع قد بدأ في التشكل بعد حادث اغتيال رفيق الحريري عام 2005.

هوية وطنية جامعة عابرة للطوائف منذ استقلاله، وقد تبنى الاحتلال الأميركي للعراق بعد الغزو عام 2003 سردية أن المكون السني استحوذ على السلطة في البلاد لسنوات طويلة ما عزز الانقسامات الاجتماعية والإثنية والقومية.[30] لكن الدستور الذي تم إقراره عام 2005 لم ينص كذلك على مبدأ التوافقية من خلال تقاسم السلطة ونسب التمثيل في الحكومة بشكلٍ واضح ومحدد، بل اكتفى بالإشارة في النص إلى النظام الفدرالي، الذي لم يتحقق إلا للأكراد فيً شمال البلاد، وإلى النظام الانتخابي النسبي في أوضاع محددة.[31]

يرى ماكغري وأوليري أن هذه الحكم التوافقي اتخذ شكل «توافقية ليبرالية» والتي تعني أنها بمثابة تسوية سياسية تتجنب التوافقية الواضحة ولا تتماشى كذلك مع نهج التكاملية والأغلبية.[32] أما دودج فذهب إلى أبعد من ذلك؛ إذ عرّفها بأنها اتحاد كونفدرالي غير رسمي يدعم مصالح النخب السياسية من خلال تقاسم المناصب واستخدام الموارد لتمويل الأحزاب السياسية وليس لدعم العملية الديمقراطية.[33]

تسبب النمط العراقي من التوافقية، فضلًا عن عوامل أخرى من تبعات الغزو الأمريكي، بنزاعات طائفية مسلحة عدة بين الجماعات السنية والشيعية الرئيسة، من أبرزها أعمال العنف الطائفي التي اعتبرت واحدة من أكثر الفترات دموية في تاريخ العراق بين عامي 2005 2007–،[34] إضافة إلى اتهامات مستمرة وُجهت للأحزاب الشيعية بأنها تتحكم وتستفرد بمفاصل القرار السياسي، وتعمل على إقصاء المكون السني من القرار من خلال خفض تمثيله في الحكومات والمؤسسات، كما حدث في حكومة إبراهيم الجعفري.[35] كما وقعت موجة عنف ثانية بين عامي 2010 2014– بعد اتهام رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي بتهميش السنة والأكراد، ومحاولة الخروج على النظام التوافقي، وفرض حكم (الأغلبية الشيعية) مستغلًا انسحاب القوات الأمريكية عام 2011.[36] أما الموجة الثالثة فكانت في عام 2022 عندما أصر الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي فاز في انتخابات أكتوبر 2021 بأغلبية ساحقة على تشكيل حكومة أغلبية تجمع تياره الواسع مع ممثلين عن الأكراد والسنة، وهذا ما دفع بخصومه من الشيعة إلى مواجهته ما أدى إلى اشتباكات محدودة.[37] وهكذا استبدلت النخب السياسية التوافقية بنظام «المحاصصة» الذي يقوم على تقاسم السلطة

(30) *Scholvin, S. The failure of nation-building in Iraq. World Affairs. 2011.* p. 48

(31) *Hasan, H. Is Iraq a consociational state? power - sharing and its shortcomings in post - 2003 political process, Siyasat Arabiya ,2016, p. 52*

(32) *McGarry, J., & O'Leary, B . Iraq's Constitution of 2005: Liberal consociation as political prescription. 2007, p. 692*

(33) *Dodge, T. Iraq's informal consociationalism and its problems. Wiley Online Library. 2020. P.148*

(34) *Wong, E. & Burns, J. F. (Nov 17 2005). Iraqi rift grows after discovery of prison. The New York Times. 2005*

(35) *Mite, V. Iraq: Sectarian violence on the rise - Iraq. ReliefWeb. 2005*

(36) *Pollack, K. & Byman, D. Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War. Washington, DC: Brookings. 2007*

(37) *Alaaldin, R. (2021). Sectarianism, governance and Iraq's future - brookings. Brookings Doha Center Analysis Paper.*

السياسية في العراق على شكل حصص[38]، ما أدى إلى ضعف النظام السياسي، وانتشار الفساد، والتوتر الطائفي، وظهور الميليشيات المسلحة، وسوء الإدارة على نطاق واسع، ونقص الخدمات.[39] ورأى فنر حداد أن نظام المحاصصة هو أسوأ نسخة من التوافقية الذي يؤسس لأرضية خصبة للفساد والتواطؤ وشبكات المحسوبية التي أصبحت تميز الحياة العامة في العراق.[40] كما يرى كثير من مكونات الشعب العراقي في استطلاعات رأي متفرقة أنَّ المحاصصة تسببت في الواقع في إراقة دماء طائفية لأنها سمحت لبعض الأحزاب بالاستفادة من السلطة، بينما لا يزال يعاني معظم سكان الدولة الغنية بالنفط من الفقر.[41] لذا نجد أنَّ التوافقية في العراق لم تكن قادرةً على منع اندلاع أعمال العنف الطائفي، بل على العكس، فربما تكون مسؤولة نسبيًا عن التوترات الطائفية المستمرة نتيجة غياب الإجماع والتوافق بين الطبقة السياسية على أسس تشترطها التوافقية في حكم الدولة. وكانت تحت عاملين ضاغطين أولهما التدخل الخارجي متعدد الأطراف، ولا سيَّما إيران، وثانيهما غموض مبادئ التوافقية في دستور 2005. أيضًا لا يمكن إغفال أن الديمقراطية التوافقية في العراق أو لبنان لم تتمكن من التطور والعمل كما كان يأمل العديد من مؤيدي التوافقية ومهندسيها إلى حالة من الديمقراطية المعيارية، ويمكن إرجاع أحد أسباب ذلك إلى أن البلدان يقعان في منطقة بيئة إقليمية غير ديمقراطية بالأساس.[42]

ثالثًا: التوافقية لا تلغي الانقسامات الاجتماعية

على الرغم من أن النظرية التوافقية أصبحت الركيزة النظرية الرئيسة لعمليات السلام حديثًا، إلا أن جوهرها لا يستهدف معالجة الاختلافات الإثنية والثقافية بين المكونات المتصارعة في المجتمع المنقسم أو المتعدد ما بعد الصراع.[43] بسبب اعتقاد الاندماجيين بأن الاعتراف الرسمي بالانقسامات الإثنية القومية وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها يزيد من بروزها داخل المشهد السياسي. ويرى هورويتز أنَّ الخطر في الترتيبات التوافقية القائمة على الإثنية يكمن في تمثيل المجتمع على أنه يتكون من مجموعات إثنية منفصلة، وأنَّ إنشاء مؤسسات لحماية حقوقهم يحافظ على هذه الهويات ويعززها ويحدُّ من بناء هوية وطنية واحدة.[44]

وعودة إلى التجربة فقد أدت الحكومة التوافقية في بعض الحالات إلى تسييس الهويات العرقية؛ فعلى سبيل المثال ما يزال المجتمع في أيرلندا الشمالية مقسّمًا إلى حد كبير على أسس طائفية مع استمرار المواطنين في التصويت بأغلبية ساحقة للأحزاب التي تشاركهم انتماءاتهم الدينية

(38) *RAIA. Muhasasa, 2022*

(39) Ibid. *Alaaldin, R. (2021).*

(40) *Ibrahim, A. Muhasasa, the political system reviled by Iraqi protesters, Religion News | Al Jazeera. Al Jazeera. 2019*

(41) dibI

(42) *Ibid, Kerr, 2006, p. 34*

(43) *Aitken, R.. Consociational Peace Processes and ethnicity: The implications of the Dayton and good Friday agreements for ethnic identities and politics in Bosnia-Herzegovina and Northern Ireland. SpringerLink. 2010, p. 232*

(44) Ibid

والسياسية[45]، وما يزال معظم الكاثوليك يفضلون حزب «الشين فين» أو الحزب الاشتراكي العمالي SDLP، بينما يؤيد البروتستانت «الاتحاد الديمقراطي» DUP أو«حزب أولستر الوحدوي» UUP.[46] حيث حلّت الأحزاب الأكثر تطرفًا كحزب «الشين فين» و«الحزب الديمقراطي الاتحادي» DUP محل الأحزاب الأكثر اعتدالًا مثل «الحزب الاشتراكي العمالي» SDLP و«حزب أولستر الوحدوي» UUP، وأصبحت الأحزاب المهيمنة في مجتمعاتها.[47]

وتتميز التجربة اللبنانية بأنها أكثر دراماتيكية من تجربة أيرلندا الشمالية، فالشعور بالهوية اللبنانية الشاملة لم ينضج بعد مرور أكثر من سبعة عقود على الاستقلال،[48] ويجري الاقتراع في لبنان على أسس طائفية أكثر من أيرلندا الشمالية، فبينما اكتسب حزب «التحالف بين المجتمعات» في أيرلندا الشمالية قاعدة جماهيرية واسعة، فقد فاز حزب «كلنا وطني» غير الطائفي بمقعد واحد فقط في انتخابات 2018 لمجلس النواب اللبناني.[49] هذا يعني أن الانقسامات الأساسية ما تزال باقية، وهي قد لا تبدو عنيفة بشكل علني إلا أنها متجذرة بعمقٍ في الواقع السياسي.

الخاتمة

تكمن إحدى نقاط القوة في النموذج التوافقي في إدراكه للتحدي المتمثل في إدارة مرحلة ما بعد الصراع حيث تكون المجتمعات منقسمة بشكل كبير، وعلى الرغم من أنّ هذا النموذج يمكنه إنهاء النزاعات المسلحة فقد يكون أقرب إلى «هدنة طويلة» منه إلى «سلام إيجابي». أضف إلى ذلك أنّه لم يتم التغلب على الانقسامات بشكل كامل على الصعيد العملي؛ لذا نجد من خلال الأمثلة السابقة أنّ الحكومة التوافقية نجحت نوعًا ما في تنظيم الصراعات الإثنية والطائفية والدينية، ولكنَّ الهويات المتعددة، وانتشار التصويت الطائفي والعرقي القومي ما يزال قائمًا، ويعتمد نجاحها في تحقيق السلام في مجتمع منقسم على عدد من العوامل المترابطة كالعوامل الخارجية الإيجابية، وتوثيق التصميم المؤسساتي في الدستور، وسلوك النخبة السياسية، وطريقة التمثيل النسبي المناسبة. قد يكون من المغري أن نعدَّ التوافقية شكلًا من أشكال الديمقراطية إلا أنَّها في الحقيقة شكل من أشكال التعايش، موقّت في أفضل الأحوال، ومُعرّض للتفاقم إلى حالة الصراع في أيِّ لحظة عندما تتغير أي من العوامل المُخففة من حدته.

المراجع

Aitken, R. (2010, January 1). Consociational Peace Processes and ethnicity: The implications of the Dayton and good Friday agreements for ethnic identities and politics in Bosnia-Herzegovina and Northern Ireland. SpringerLink. Retrieved March 5, 2023, from https://link.springer.com/chapter/10.1057/9780230282131_13

Alaaldin, R. (2018). Sectarianism, governance and Iraq's future - brookings. Brookings Doha Center Analysis Paper. Available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/11/Sectarianism-governance-and-Iraqs-future_English.pdf (Retrieved March 4 2023)

Arbutina, Z. (2022) Bosnia elections: No improvement in sight – DW – 09/30/2022, dw.com. Deutsche Welle. Available at: https://www.dw.com/en/bosnia-elections-change-for-the-better-unlikely/a-63291391 (Accessed: March 7, 2023).

Berman, S. (2007) Exchange: The vain hope for "correct" timing, Journal of Democracy. Available at: https://www.journalofdemocracy.org/articles/the-vain-hope-for-correct-timing/ (Accessed: March 4, 2023).

Bishara, A. (2018) on the development of the concept of consociational democracy and its adequacy for resolving sectarian conflicts: Northern I: Semantic scholar, Available at: https://www.semanticscholar.org/paper/On-the-Development-of-the-Concept-of-Consociational-Bishara/76423b8a8547c8c73b98f745dd0981e7b406e88d/figure/0 (Accessed: March 1, 2023).

Carroll , R. and O'Carroll, L. (2022) Sinn Féin set to be largest party in Northern Ireland Assembly, The Guardian. Guardian News and Media. Available at: https://www.theguardian.com/politics/2022/may/06/sinn-fein-northern-ireland-stormont-assembly-election-results (Accessed: March 3, 2023).

Daalder, H. (2011) The Consociational Democracy Theme: World Politics, Cambridge Core. Cambridge University Press. Available at: https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article/consociational-democracy-theme/94AF84BAF798C84A634C9F4E67CFF8C7 (Accessed: March 14, 2023).

Dodge, T. (2020) Iraq's informal consociationalism and its problems - dodge - 2020 ..., Wiley Online Library. Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/sena.12330 (Accessed: March 5, 2023).

Donato, M. (2018) Ḥizballāh and Lebanese nationalism: The Muqāwamah proposal, limits and perimeters, Semantic Scholar. Available at: https://www.semanticscholar.org/paper/%E1%B8%A4izball%C4%81h-and-Lebanese-Nationalism%3A-The-muq%C4%81wamah-Donato/4b8f1cd4a07e1760532a10444c79f268c3461dfa(Accessed: March 3, 2023).

Firro, K. (2002). Inventing Lebanon: Nationalism and the State under the Mandate. London: I.B. Tauris.

Foreign Policy (2022) Northern Ireland: Still a deeply divided society?, The Foreign Policy Centre. Available at: https://fpc.org.uk/northern-ireland-still-a-deeply-divided-society/ (Accessed: March 2, 2023).

Gause, F.G. (2014) Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War. Brookings Doha Center. Available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/English-PDF-1.pdf (Accessed 15 March 2023).

Hasan, H. (2016) Is Iraq a consociational state? power - sharing and its shortcomings in post - 2003 political process, Siyasat Arabiya. Available at: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/en/issue023/pages/art03.aspx (Accessed: February 27, 2023).

Horowitz, D.L. (2014) Ethnic power sharing: Three big problems, Journal of Democracy. Johns Hopkins University Press. Available at: https://muse.jhu.edu/pub/1/article/542442 (Accessed: March 14, 2023).

Ibrahim, A. (2019) Muhasasa, the political system reviled by Iraqi protesters, Religion News | Al Jazeera. Al Jazeera. Available at: https://www.aljazeera.com/news/2019/12/4/muhasasa-the-political-system-reviled-by-iraqi-protesters (Accessed: March 5, 2023).

ICC (26 Sep 2022) Bosnia and Herzegovina's Hot Summer. International Crisis Group (ICC). Available at: https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/balkans/bosnia-and-herzegovina/b95-bosnia-and-herzegovinas-hot-summer (Retrieved 7 March, 2023)

J Jager, J., Obeid, J., & Al-Nidawi, O. (2023, February 22). Iraq: A crisis of elite, consensus-based politics turns deadly. Middle East Institute. Retrieved March 27, 2023, from https://www.mei.edu/publications/iraq-crisis-elite-consensus-based-politics-turns-deadly

Kartsonak, A. (23 July 2016). Twenty years after Dayton: Bosnia-Herzegovina (still) stable and explosive. London: Taylor & Francis.

Kerr, M. (2006). Imposing power-sharing conflict and coexistence in Northern Ireland and Lebanon. Dublin: Irish Academic Press.

Lijphart, A. (1969). Consociational Democracy. World Politics, 21(2), pp. 207-225. doi:10.2307/2009820

LIJPHART, A. (1977). Democracy in plural societies. A comparative exploration. The USA: Yale University.

Lijphart, A. (2004). "Constitutional Design for Divided Societies". Journal of Democracy, 15(2), pp. 96-109.

McGarry, J. and O'Leary, B. (1995). Explaining Northern Ireland: Broken Images. Oxford: Oxford University Press.

McGarry, J., & O'Leary, B. (Oct 2007). Iraq's Constitution of 2005: Liberal consociation as political prescription. Available at: https://academic.oup.com/icon/article/5/4/670/704299 (Retrieved March 3, 2023)

McGarry,J. & O'Leary, O. (2013). The Politics of Ethnic Conflict Regulation. London: Taylor & Francis. Available at: https://bookshelf.vitalsource.com/books/9781136146602

Merkel, W., & Weiffen, B. (2012, January 1). Does heterogeneity hinder democracy? Brill. Available at: https://brill.com/view/journals/coso/11/3/article-p387_5.xml?language=en (Retrieved February 17, 2023)

Middle East Monitor (20 Jan 2023) Lebanese parliament fails to elect president for 11th time, Middle East Monitor. Available at: https://www.middleeastmonitor.com/20230120-lebanese-parliament-fails-to-elect-president-for-11th-time/ (Accessed: March 7, 2023).

Mite, V. (24 May 2005). Iraq: Sectarian violence on the rise - Iraq. ReliefWeb. Available at: https: / /reliefweb.int /report /iraq /iraq−sectarian-violence-rise (Retrieved March 5, 2023)

O'Neill, S. (2007). Critical Theory and Ethno-National Conflict: Assessing Northern Ireland's Peace Process as a Model of Conflict Resolution. Irish Political Studies, 22(4).pp. 411-431.

Paris, R. (1997) Peacebuilding and the limits of liberal internationalism: Semantic scholar, International Security. Available at: https://www.semanticscholar.org/paper/Peacebuilding-and-the-Limits-of-Liberal-Paris/36e4fd677860dee79bacee992454ee9fc2d47510 (Accessed: March 14, 2023).

Pildes, R.H. (2008). Ethnic Identity and Democratic Institutions: A Dynamic Perspective in Constitutional Design for Divided Societies, edited by Sudit Choudhry. Oxford: Oxford University Press.

Pollack, K. & Byman, D. (2007). Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War. Washington, DC: Brookings

RAIA (2022) Muhasasa, RAIA. Available at: https://raiagroup.org/glossary/muhasasa-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B5%D8%A9-arabic-for-apportionment-or-quotas (Accessed: March 14, 2023).

Rogers, M. (6 April 2016). Northern Ireland elections – moving beyond conflict? LSE Government Blog. Available at: https://blogs.lse.ac.uk/government/2016/04/06/northern-ireland-elections-moving-beyond-conflict/ (Retrieved March 3, 2023)

Roos, D. (2021). How the troubles began in Northern Ireland - history. History. Available at: https://www.history.com/news/the-troubles-northern-ireland (Retrieved March 3, 2023)

Rothchild, D. (2005) Reassuring weaker parties after civil wars: The benefits and costs of executive power-sharing systems in Africa, Taylor & Francis. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17449050500229958 (Retrieved February 27, 2023).

Schneckener, U. (2002). Making power-sharing work: Lessons from successes and failures in ethnic conflict regulation. Journal of Peace Research, 39(2), pp. 203–228. https://doi.org/10.1177/0022343302039002004

Scholvin, S. (1 Jan 2011). The failure of nation-building in Iraq. World Affairs. Available at: https://www.semanticscholar.org/paper/The-failure-of-Nation-Building-in-Iraq-Scholvin/dcba840e94e89b702b14f4b46c5f3f6aa61eeb38 (Retrieved March 5, 2023)

Schwerna, T. (26 Oct 2010). Lebanon: A Model of Consociational Conflict. Apple Books. Available at: https://books.apple.com/us/book/lebanon-a-model-of-consociational-conflict/id1034729379

Serhan, Y. (2019). The Nationalist Movements Against Sectarian Politics. The Atlantic. Available at: https://www.theatlantic.com/international/archive/2019/10/new-nationalist-movements-iraq-and-lebanon/601021/ (Retrieved 22 February 2022).

Vaughan, K. (Feb 8 2018). Who benefits from consociationalism? religious disparities in Lebanon's political system. MDPI. Available at: https://www.mdpi.com/2077-1444/9/2/51/htm (Retrieved February 26,2023)

Weller, M. and Wolff, S. (2006) Bosnia and Herzegovina ten years after Dayton: Lessons for internationalized state building, Taylor & Francis. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17449050600579559 (Retrieved March 4, 2023).

Wolff, S. (2013). Conflict management in divided societies: Theories and practice. Google Books. Available at: https://books.google.com/books/about/Conflict_Management_in_Divided_Societies.html?id=63upAgAAQBAJ

Wong, E. & Burns, J. F. (Nov 17 2005). Iraqi rift grows after discovery of prison. The New York Times. Available at: https://www.nytimes.com/2005/11/17/world/middleeast/iraqi-rift-grows-afterdiscovery-of-prison.html (Retrieved March 4, 2023)

Yuan, S. (June 15 2022). Sadrists quit Iraq's parliament, but al-Sadr isn't going away. Al Jazeera. Available at: https://www.aljazeera.com/news/2022/6/15/sadrists-quit-iraqs-parliament-but-al-sadr-isnt-going-away (Retrieved March 4, 2023)

المشاركون في هذا العدد

1. إسراء عرفات
2. أمل فارس
3. جاد الكريم الجباعي
4. حسام الدين درويش
5. حسين شاويش
6. حمدي الشريف
7. راتب شعبو
8. ريَام الحاج
9. رياض زهر الدين
10. ريمون المعلولي
11. سالم عوض الترابين
12. سلوى زكزك
13. صبا مدور
14. طارق عزيزة
15. عبد الرزاق دحنون
16. عبير الكوكي
17. علا الجبر
18. عمار الأمير
19. عمر كوش
20. غسَّان مرتضى
21. فادي ديوب
22. فاطمة لمحرحر
23. كوثر الردادي
24. ماهر راعي
25. ماهر مسعود
26. محمد بوعيطة
27. محمد ياسين نعسان
28. محمود الوهب
29. منير الخطيب
30. نادية بلكريش
31. هويدا الشوفي
32. هيثم توفيق العطواني
33. ولاء صالح

ميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing

السعر 15 دولارًا

2757-8909